

## التمسك بالقياس وأثره في توجيه الحكم النحوي

علاء حسين حسب  
جمهورية العراق - وزارة التربية - مديرية تربية ذي قار  
hla04023@gmail.com

أسعد خلف العوادي  
جامعة ذي قار - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية  
dr.Asaad.khalaf.Alawadi@utq.edu.iq

### الملخص

ينماز الجهد القواعدي في تقعيد القواعد النحوية باتباع جملة من الآليات والأساليب التي تكون وسيلة النحوي في ذلك التقعيد وطريقه نحو الاطراد والشبوع, وهذا منحى لا يقتصر على نحوي دون آخر, ولا مدرسة دون أخرى, بل هو آلية عامة وطريقة شاملة نحو جعل الظواهر النحوي متممة بسمه الاطراد والشبوع, وما خرج عنها داخل تحت مظلة الشذوذ والندرة, والقياس من أهم الوسائل التي ركن إليها درس النحوي على صعيد المنهج المدرسي في تقعيد القاعدة وتعميم الأحكام النحوي فيها, فكان له من الأثر ما لا يكون لغيره من جهة الاعتماد عليه والجنوح صوبه, وهو في كل ذلك ضمن شروط وأنواع وتقديرات تتسم بسمه العلمية والصرامة أكثر من غيره, ولذا كان في منهج البصريين أدخل, وإلى منحاهم العلمي أقرب, فعمدوا كثيرًا إلى اتباعه بقواعده وهم في سبيل الحصول على قاعدة نحوية شاملة, فظهرت ظاهرة التمسك به لدى العديد من نحاة العرب في توجيههم للأحكام النحوية, ولا يقتصر الأمر على البصريين وحدهم, بل شمل الأمر نحاة الكوفة كذلك, ولذا يمكن القول إن التمسك بالقياس جاء ظاهرة نحوية لدى النحويين العرب عامتهم. من هذا المنطلق جاءت فكرة البحث هذا ليسلط الضوء على هذا التمسك, فأخذ بعرض بعض المسائل التي برز فيها هذا التمسك ضمن خاصية الاختيار لبعض المسائل الأكثر إبرازًا لهذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية : التمسك, القياس, الحكم, التوجيه.

## Adherence to analogy and its effect on guiding grammatical judgment

Alaa Hussein Hasab Al-Yassiri  
Republic of Iraq – Ministry of Education – Dhi Qar Education Directorate  
H1a0423@gmail.com

Asaad Khalaf Al-Awadi  
University of Dhi Qar College of Education for Humanities – Department of Arabic Language  
Asaad.khalaf.Alawadi@utq.edu.iq

### Abstract

The grammatical effort in establishing grammatical rules is characterized by the adoption of a set of mechanisms and methods that serve as the grammarian's means of establishing these rules and their path towards consistency and prevalence. This approach is not limited to one grammarian over another, or one school over another, but rather it is a general mechanism and a comprehensive method for making grammatical phenomena characterized by consistency and prevalence, with what deviates from them falling under the umbrella of irregularity and rarity. Analogy is one of the most important means that grammatical study has relied upon at the level of the school curriculum in establishing rules and generalizing grammatical judgments. It has had a greater impact than other methods in terms of reliance on it and inclination towards it. All of this is within conditions, types, and assessments characterized by a greater degree of scientific rigor than other methods. Therefore, it was more deeply embedded in the Basran school's methodology and closer to its scientific approach. They frequently resorted to following it with its rules in their quest to obtain a comprehensive grammatical rule. Thus, the phenomenon of adhering to it appeared among many of their grammarians in directing grammatical judgments. This was not limited to the Basrans alone, but also included the Kufan grammarians. Therefore, it can be said that adherence This phenomenon, by analogy, emerged as a grammatical trend among Arab grammarians in general. From this perspective, the idea for this research arose to shed light on this adherence, presenting some issues where this adherence was prominent, selecting some of the most striking examples of this phenomenon.

**Keywords:** adherence, measurement, judgment, guidance

## المقدمة

يُعدّ القياس من الأصول الجوهرية والأدلة الثابتة في علم النحو العربي، وقد أجمع النحاة على أهميته القصوى في العربية، فجلوه محور بحثهم ودراساتهم، إذ يدور معنى القياس في اللغة حول التقدير والمماثلة، فالقول: (قسئ الشيء بغيره وعلى غيره) يعني قدرته على مثاله، ومنه الفعل (أقيسه قياساً وقياساً فانقاس)، وهناك لغة أخرى هي (قسئته أقوسه قوساً وقياساً). كما أن المقدار يُسمى قياساً. (الجوهري، 1987) ويُقال: قسئ الشيء بالشيء، أي: قدرته على مثاله، ومثل ذلك: (بينهما قيس رمح)، أي: قدر رمح. (الجوهري، 1987)

أما في الاصطلاح النحوي، فتعددت تعاريفه لتصب في المعنى العام للتقدير والربط بين المتشابهات، وقد عرّفه الرماني تعريفاً دقيقاً بأنه: (الجمع بين أول وثنان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول))، (المعتزلي (ت384هـ)، (د.ت)) وقيل أيضاً إنه: حمل شيء على شيء لضرب من الشبه. (طاهر بن أحمد، 1977)

وخلص الأمر أنّ القياس هو تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل بعلة جامعة، أو بعبارة أدق: إجراء حكم الأصل على الفرع، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع مشترك. (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، بلا تاريخ)

وبذلك نلاحظ أنّ العامل المشترك بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي هو التقدير، وهذا يوضح بجلاء التناغم بين الأصل اللغوي والمعنى العلمي للمصطلح.

وعلى الرغم من إجماع النحاة على القياس إلا أنهم تفاوتوا في المنهج الذي يعتمدونه فيه، فالقياس قد يُبنى على أساس التشابه بين المقيس (الفرع) وبين المقيس عليه (الأصل)، وقد يُقام على أساس المشابهة ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب وأساليبهم، (المخزومي، 1986م) ووفقاً لهذا المبدأ قيل إن: ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره)). (ابن جني، بلا تاريخ)

وقد تمسك النحاة بالقياس؛ لأنه يمثل الطريقة الطبيعية للمستنبط، فهو الآلية التي يسلكها الدارس لاستخلاص حكم لغوي أو قاعدة نحوية، وهو في جوهره حمل المجهول على المعلوم، وحمل مالم يُسمع على ما سُمع. (المخزومي، 1986م)

وينقسم القياس عند النحاة إلى قسمين: الأول: القياس الاستعمالي (قياس الأنماط): وهو انتحاء كلام العرب ومحاكاته، وبهذا المعنى لا يكون القياس هو النحو بذاته، بل هو التطبيق العملي للنحو، ويراد به اكتساب اللغة في مرحلة الطفولة. الثاني: القياس النحوي (قياس الأحكام): هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهذا هو النحو كما يراه النحاة. (حسان، بلا تاريخ)

ولهذا فإن حقيقة ((أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس)) (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، بلا تاريخ) تبقى ثابتة ومُسلم بها، فالنحو في تعريفه هو ((علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب))، (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، بلا تاريخ) ومن هنا فمن ينكر القياس، فإنه ينكر النحو برمته، وهو أمر لم يُعرف عن أحد من العلماء؛ لثبوت القياس بالأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة. (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، بلا تاريخ)

ويتشعب القياس النحوي إلى ثلاثة أنواع رئيسية تقوم على مدى مراعاة العلة في عملية القياس: (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، بلا تاريخ)

الأول: قياس العلة: وهو النوع الأقوى والمتفق على العمل به بالإجماع بين العلماء كافة، ويراعي هذا النوع من القياس علة مناسبة ومؤثرة للحكم.

الثاني: قياس الشبه: وهو معمول به عند غالبية العلماء، ويتم فيه القياس دون مراعاة للعلة صراحةً، بل بالنظر إلى مجرد التشابه بين المقيس والمقيس عليه.

الثالث: قياس الطرد: وهو ما عمل به كثير من العلماء، ويُراعى فيه العلة، ولكن تكون العلة غير مناسبة أو غير مؤثرة في الحكم، وإنما تطرد معه.

وعلى أساس من هذا، فلا يكتمل أي قياس نحوي إلا بتوفر أربعة أركان جوهرية متلازمة، هي: (أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، بلا تاريخ)

الأول: الأصل (المقيس عليه): وهو المرجع الأساسي للقياس، ويتمثل عند النحاة في النصوص اللغوية المأثورة عن العرب (سماعاً أو رواية) وفي القواعد النحوية التي استنبطوها من تلك النصوص، وينقسم هذا الأصل إلى ما هو كثير ومطرّد، وما هو قليل وغير مطرّد، وما هو شاذ.

الثاني: الفرع (المقيس): وهو المسألة أو الظاهرة المراد إلحاقها بالأصل، وينقسم إلى قسمين رئيسيين: إما أن يكون نصوصاً تُحمل على نصوص أخرى، وإما أن يكون أحكاماً تُحمل على أحكام، ومن هنا يمكن تقسيم القياس إلى قياس النصوص وقياس الظواهر.

الثالث: العلة: هي الجامع بين المقيس والمقيس عليه، وتمثل السبب الجوهرية الذي أوجب الحكم في الأصل، وتوفر في الفرع، فاستحق الفرع بذلك أن يأخذ حكم الأصل، ويُستدل على صحة العلة بالتأثير وشهادة الأصول.

الرابع: الحكم: وهو النتيجة المترتبة على القياس، وتعني إلحاق المقيس بالمقيس عليه وإعطاءه حكمه، وبالتالي نفي ضده.

وفي بداية الأمر قُسمت الأحكام الناتجة عن القياس إلى مجموعتين: أحكام واجبة وأخرى ممنوعة، غير أنّ النحاة أدركوا أن صور الإلحاق متعددة بتعدد أنواع الجامع (العلة أو الشبه أو الطرد)، مما أدى إلى تعدد الأحكام الناتجة عن القياس، فلم يعد الحكم مقتصرًا على الواجب والممتنع فحسب، وإنما اتسع ليشمل أقسامًا تتنوع باختلاف الجامع بين الطرفين المقيس والمقيس عليه. (أبو المكارم، 2006)

ومن هذا المنطلق يُعدّ القياس النحوي ركيزة أساسية في صرح الدراسات اللغوية، فقد اتخذ منه النحاة سبيلاً لترسيخ الأحكام النحوية والدفاع عنها، عبر حمل مسألة على أخرى، مما يمنحهم الأساس المتين للتمسك بأحكامهم.

والاعتداد بالقياس والأخذ به بصفته دليلاً من أدلة النحو الإجمالية كان من أهم المرتكزات التي برزت في ضوئها ظاهرة التمسك النحوي عند النحاة، فكان له الوقع الكبير في تمسكهم به، فترك ذلك بالضرورة أثره في الحكم النحوي بشكل عام، وبذلك برزت العديد من الأحكام نتيجة لهذه الظاهرة، ومن أهم مواطن التمسك بالقياس عند النحاة:

#### العامل في المستثنى

تُعدّ ظاهرة الاستثناء من الأبواب المحورية في علم النحو العربي، ويُعرّف الاستثناء بأنه ((إخراج لما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها)). (اللبدي، 1985) وبما أن المستثنى يأتي غالباً منصوباً، فقد شغل النحاة القدامى البحث عن عامله، أي القوة النحوية التي أوجبت نصبه. وقد عدّ النحاة المستثنى نوعاً من المفعول به، بناءً على اعتقادهم أن نصبه يكون بفعل مقترّ تدلّ عليه كلمة الاستثناء، وهو الفعل (أستثنى)، فجملة مثل: (جاء القوم إلا زيداً) يكون تقديرها: (جاء القوم وأستثنى زيد). (الراجحي، بلا تاريخ)

لكن هذا التقدير لم يكن نهاية المطاف، بل كان للعامل في المستثنى آراء متعددة ومتباينة بين المدرستين البصرية والكوفية، إذ يرى شيخا البصرة الخليل وسيبويه أن الناصب للمستثنى هو ما قبل (إلا) من الكلام (الفعل أو شبهه)، (سيبويه، 1988) وعلل سيبويه ذلك بأن المستثنى ((مُخرَج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً)). (سيبويه، 1988)

ولذا اتجه النحاة البصريون إلى أن العامل في المستثنى المنصوب ليس (إلا) نفسها، بل هو الفعل أو معنى الفعل الذي يسبقها، وذلك بتوسط وتقوية من الأداة (إلا)، ويستدلون على ذلك بأن هذا الفعل قد يكون لازماً في الأصل إلا أن (إلا) قوته وعدته إلى الاسم بعدها، فنصبته، شأنها في ذلك شأن حروف الجر التي تعدي الفعل اللازم، أو كـ (الواو) في باب المفعول معه التي تقوي الفعل فينصب الاسم بعدها، نحو: (استوى الماء والخشبة). (الأنباري، 2003)

ورأى المبرد والزجاج يذهب أن النصب يتم بتقدير الفعل (أستثنى)، وتكون (إلا) نائبة عنه أو دليلاً عليه. (المبرد، 1997).

ولكن السيرافي عارض هذا الرأي بشدة، مشيرًا إلى أننا ننصب (غير) في قولنا: (أتاني القوم غير زيد)، ولا يصح تقدير: (أستنتى غير زيد)، مما يدلّ على أن العامل هو الفعل المتقدم لا التقدير المضمّر. (السيرافي، 2008)

وللكوفيين في عامل المستنتى قولان رئيسيان: الأول منهما: أنّ العامل هو الفعل المتقدم، وهو رأي يوافق البصريين في النتيجة، لكنه أقل شيوعاً بين الكوفيين المستنتى النصب الفعل، نحو: (قام القوم إلا زيداً)، والثاني: أن العامل في المستنتى هي الأداة (إلا) ذاتها، وذلك لأنها قامت مقام الفعل المقدر (أستنتى)، وبما أنّ هذا الفعل ينصب، وجب أن ينصب ما قام مقامه. (الأنباري، 2003)

واستدلوا على رفضهم لكون الفعل المتقدم عاملاً بأنه فعل لازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء، كما أنهم استدلوا بقولهم: (القوم إخوانك إلا زيداً)، حيث نصبوا المستنتى (زيداً) على الرغم من عدم وجود فعل ظاهر قبل (إلا). (الأنباري، 2003)

واعتمد الفراء ومن تابعه من الكوفيين في ترجيح عمل (إلا) النصب على رأي يرى أن (إلا) مركبة من حرفي (إنّ) و(لا)، فلما خففت (إن) وأدغمت في (لا)، ورُكبتا حرفاً واحداً، أعملوها عمليتين: عمل (إن) (النصب في الإيجاب)، وعمل (لا) (العطف في النفي). (الأنباري، 2003)

وعليه فهم يقيسون بمراعاة الأصل على (إنّ) فأوجبوا النصب لـ(إلا) حملاً عليها، والقياس هذا كان وراء تمسكهم بعمل (إلا) النصب في المستنتى، والقول بعمل (إلا) مما هو قول الكوفيين هو قول شيخهم الفراء، مما أخذ به واعتمد عليه، ولذا عيّر عنه ابن الأنباري بتمسكه به، فقد قال: ((تمسك بأن قال: إنما قلنا إنه منصوب لـ(إلا)؛ لأن الأصل فيها (إنّ) و(لا)، فزيد: اسم (إن)، ولا: كفت من الخبر؛ لأن التأويل: (إن زيداً لم يقم)، ثم خففت (إن) وأدغمت في (لا)، وركبت معها فصارتا حرفاً واحداً، كما ركبت (لو) مع (لا)، وجعلا حرفاً واحداً، فلما ركبوا (إن) مع (لا) أعملوها عمليتين: عمل (إن)، فنصبوا بها في الإيجاب، وعمل (لا)، فجعلوها عطفاً في النفي، وصارت بمنزلة (حتى)، فإنها لما شابهت حرفين (إلى) و(الواو) أجروها في العمل مجراها، فخفضوا بها بتأويل (إلى)، وجعلوها كـ(الواو) في العطف؛ لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد (الواو)). (الأنباري، 2003)

فكون (إلا) مركبة الحروف وليست جملة في حروفها جعل الكوفيين يقيسونها بمراعاة الأصل على (إنّ)، والبصريون لا ينظرون هذا المنظار، فهم يرونها كاملة الحروف غير مجزأة، ولذلك رفضوا تمسك الكوفيين بالقياس على (إنّ) والقول بعملها في المستنتى. وبذلك صرح السيرافي قائلًا: ((ونحن متى قلنا: إن (إلا) بكمال حروفها موضوعاً لمعناها كوضع (حتى) بكمال حروفها لمعناها كنا متمسكين بظاهر لفظها وهو جملة هذه الحروف لهذا المعنى، والذي يزعم أن بعض هذه الحروف منفصل من بعض فهو يدعي ما يحتاج إلى برهان عليه)). (السيرافي، 2008)

ووصف السيرافي قول الفراء بالفساد، مستنداً على ذلك بجملة مثل: (ما قام إلا زيد)، حيث يرفع المستنتى، فلو كانت (إلا) مركبة من (إن) و(لا) لبطل عمل الحرفين جميعاً في هذا الموضع— إذ لا ناصب (إن) ولا عطف (لا)، كما استبعد السيرافي قياس (إلا) على (حتى)؛ لأن (حتى) حرف واحد يتأول فيه تأويل حرفين في حالين، بينما الفراء يرى (إلا) مكونة من حرفين منطوق بهما، وهذا يقتضي أن يعمل كل حرف عمله. (السيرافي، 2008)

ويظهر مما تقدم أن قضية العامل في المستنتى كانت ميداناً خصباً للتمسك النحوي، حيث فضّل البصريون نسب النصب إلى الفعل المتقدم بتوسط الأداة، بينما أثر الكوفيين نسبة النصب إلى الأداة (إلا) نفسها بالقياس على الأصل المفترض (إنّ).

### تقديم خبر (ليس) عليها

تُعدّ (ليس) من الأفعال الناقصة الجامدة التي تتبوأ مكانة خاصة في النحو العربي. فهي ترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، بيد أن هذا الفعل ظل على مر العصور مثاراً لجدل نحوي عميق، خاصة فيما يتعلق بجواز تقديم خبرها عليها، وفي هذه المسألة انقسم النحاة إلى اتجاهين رئيسيين لكل منهما أدلته وقواعده التي يحتكم إليها.

فقد ذهب فريق من النحاة وعلى رأسهم المبرد والجرجاني والكوفيون إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها، واعتمدوا هؤلاء على مبدأ القياس المساوي، حيث قاسوا (ليس) على أختيها في الجمود والتصريف، وهما (ما) النافية الحجازية و(عسى)، وبما أن (ليس)

فعل جامد غير متصرف، فإنها تشابه (ما) و(عسى) في جمودهما، وبناء على ذلك لا يجوز تقديم خبرها عليها كما لا يجوز تقديم خبر (ما) و(عسى) عليهما، والعلة الجامعة هي عدم التصرف، (الخضر، بلا تاريخ) ولهذا جاء التعبير عن توجيههم هذا بالتمسك، فقد تمسك الكوفيون ومتابعوهم بهذا الرأي، مستندين في هذا التمسك إلى عدة أمور، وهذه الأمور هي: (العكبري، ١٩٨٦م)

أحدهما: المشابهة لـ(ما): يرون أنّ (ليس) تنفي الخبر في الحال، فتشبه (ما) النافية في المعنى، وإذا شبهتها في النفي، وجب أن تماثلها في منع التقديم، فكلاهما الأصل فيه ألا يعمل في الترتيب الأصلي.

ثانيهما: النقص والوهن: اعتبروا أنّ (ليس) قد وهنت ونقصت عن رتبة الفعل الحقيقي، وذلك لأن بعض النحاة جعلها حرفاً محضاً، خلافاً لـ(كان) وأخواتها، وحكى عن بعض العرب إلغاء عملها، كقولهم: (ليس زيد قائم). كما أنها تخالف بقية أخواتها في كونها لا يأتي منها مضارع ولا أمر، وقد شبهها بعضهم بـ(ما) لكونها لا تشبه الأفعال.

وعليه، فإنّ كلّ هذه المظاهر تدل على انحطاط رتبته عن بقية الأفعال الناقصة، وهذا النقصان لا يظهر أثره إلا بمنع تقديم معمولها عليها، وبذلك فإن الجامد لا يتصرف في عمله كما لا يتصرف في ذاته. (العكبري، ١٩٨٦م)

وفي المقابل، ذهب جمهور النحاة وعلى رأسهم البصريون وسيبويه وتابعوه إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها، أسوةً بأخواتها المتصرفية، نحو(كان)، وقد عضدوا رأيهم بعدة أدلة، فقد استدلوا بقوله تعالى: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) [هود:8]، حيث يرون أن (يوم يأتيهم) هو معمول متعلق بـ(مصروفًا) الذي هو خبر (ليس)، وقد تقدم هذا المعمول على (ليس) نفسها، ومن القواعد النحوية المقررة أنّ المعمول لا يقع حيث لا يقع، فإذا جاز تقديم معمول الخبر عليها، لزم ذلك جواز تقديم الخبر نفسه عليها، كما أكدوا أن الأصل في (ليس) هو الفعلية، والدليل على ذلك أنها تلحق بها الضمائر وتاء التأنيث الساكنة، وتعمل في المعارف والنكرات مثل الأفعال المتصرفية، وقد ردوا على قياس المانعين، حيث أشاروا إلى أنّ (ليس) تخالف (ما) بدليل أنه يجوز تقديم خبر (ليس) على اسمها، نحو: (ليس قائماً زيد)، بينما يمتنع ذلك في (ما)، فلا يقال: (ما قائماً زيد)، وإذا خالفنا في تقديم الخبر على الاسم جاز أن تختلفا في تقديمه عليه. (الأنباري، 2003)

وقد أورد سيبويه نصاً هاماً يوضح فيه مدى الاختلاف في التعامل مع (ليس)، حيث أشار إلى ما قاله بعض النحاة والعرب: ((وقد زعم بعضهم أن (ليس) تُجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف)). (سيبويه، 1988) ويشير هنا إلى وجود رأي وإن كان ضعيفاً في نظره يقيس (ليس) على (ما) النافية في عدم العمل أو الإلغاء، ثم يستشهد على هذا التعامل النادر بأمثلة من كلام العرب قد تحمل معنى الإلغاء أو تخريجاً آخر. (سيبويه، 1988)

ويمكن القول إنّ المسألة تكمن في أي الجانبين يُغلب على (ليس)، فمن غلب جانب الحرفية والجمود، قاسها على (ما) النافية، فمنع تقديم الخبر عليها، فلا يصح أن يقال: (لا قائماً ليس زيد)، وهذا هو تمسك المبرد والجرجاني والكوفيين الذي في ضوئه منعوا التقديم، ومن غلب جانب الفعلية والعمل، أجاز تقديم الخبر عليها قياساً على(كان)، واستناداً إلى الدليل القرآني نفسها، نحو: (قائماً ليس زيد)، وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين، والسيرافي والفارسي والفراء من الكوفيين. (ابن يعيش، 2001)

وبذلك يتجلى لنا أن إصرار النحاة الكوفيين على منع تقديم خبر (ليس) عليها ينبع من تمسكهم بضوابط القياس التي اعتمدها، مستندين في ذلك إلى الفرق الجوهرية بين (ليس) وبين ما قاسوه عليه، وذلك وفق الرؤية النقدية للذين رفضوا الحكم النحوي الذي يقضي بعدم جواز التقديم، فهذا الرفض دفعهم إلى التثبيت بمنع التقديم وصياغة حكم نحوي ينسجم تماماً مع الفكر النحوي الذي يتبنونه.

وفي المقابل أجاز النحاة البصريون التقديم مستندين إلى المنطق القياسي ذاته، وأضافوا إلى قوة السماع المتمثل في الاستدلال بالنص القرآني الكريم، وبناء على ذلك يميل الباحث إلى تبني رأي البصريين وتفضيله؛ نظراً لقوة أدلتهم وتعدد مصادرها، فقد استندوا إلى قوة الدليل اللفظي الصريح، بالإضافة إلى قياسها على أصلها، ولذا يظل الرأي الأكثر ترجيحاً والأقوى من حيث الحجة

ويتضح أن تمسك الكوفيون نابع من القياس الذي استندوا إليه في منع تقديم خبر (ليس) عليها، وذلك للفرق الشاسع بينها وبين المقيس عليه وفق تصوّر الرافضين لهذا الحكم النحوي القاضي بعدم جواز التقديم مما دفعهم إلى التمسك به وتوجيه حكم آخر

يناغم الفكر النحوي المتبنى عندهم، بينما جوز البصريين التقديم من منطلق القياس نفسه علاوة على السماع المتمثل بالدليل القرآني وهذا ما يجعل البحث يتبنى رأيهم ويفضله لقوة الدليل وتعددته.

### (نعم وبنس) بين الاسمية والفعلية

إنَّ باب المدح والذم، الذي يمثله الفعلان (نعم وبنس)، يُعدّ من أهم وأعقد الأبواب النحوية التي أثارت فضول واهتمام النحاة على مر العصور، فقد انقسمت الآراء، وتعددت التوجهات والرؤى حول حقيقة هاتين الكلمتين لتدور الجدلية حول أصلهما: هل هما فعلاّن أو اسمان؟ فالظاهر من قول سيبويه الفعلية فيهما، إذ يقول: ((أما نعم وبنس ونحوهما فليس فيهما كلام، لأنهما لا يتغيران لأن عامة الأسماء على ثلاثة أحرف. ولا تجريهن إذا كن أسماء للكلمة، لأنهن أفعال))، (سيبويه، 1988).

ولذا ذهب البصريون إلى أن (نعم وبنس) فعلاّن ماضيان جامدان، واستدلوا على ذلك بعدة شواهد، منها: قبولهما لتاء التأنيث الساكنة، ذلك أن اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما كما في قولهم: (نعمت المرأة) و(بنست الجارية) دليل قاطع على فعليتهما، فهذه التاء مختصة بالفعل الماضي لا تتعداه إلى الاسم، ويجري حكمها في الوصل والوقف كما في الأفعال المتصرفة، نحو: (قامت هند)، فالقول جارٍ على صحة: (نعمت المرأة) كما نقول: (ذهبت المرأة)، ومنها: أن مجيء الاسم بعدهما مرفوعاً، نحو: (نعم الرجل زيد)، دليل فعليتهما، ومنها: اتصال الضمير المرفوع بهما بالقياس على الفعل المتصرف، وتجلي ذلك في ورود الضمير البارز المتصل بهما، كما حكى الكسائي عن العرب قولهم: (نعموا رجلين، ونعموا رجالاً)، وهذا الاتصال يماثل اتصاله بالفعل المتصرف، نحو: (ضربا) و(ضربوا)، فأصحاب هذا الوجه قاسوا (نعم وبنس) على الفعل المتصرف، بعله جامعة هي رفع الاسم بعدهما، وقبولهما التاء، واتصال الضمير المرفوع، فدَلَّ ذلك على أنهما فعلاّن. (الأنباري، 2003)

ولذلك تمسكوا بوجه القياس هذا، وقالوا بفعليتهما، فقولهم هذا إنما هو نتيجة تمسكهم بالقياس على الفعل المتصرف، ولذا جاء التعبير عن موقعهم هذا بالتمسك، فـ((منهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلاّن اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو: (رحمة وسنة وشجرة)، وكقولهم: (نعمت المرأة، وبنست الجارية)؛ لأن هذه (التاء) يختص بها الفعل الماضي لا تتعداه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به)). (الأنباري، 2003)

وإنما كان القياس فيهما على الفعل الماضي بدليل البناء على الفتح فيهما كما هو الماضي من الأفعال، ولهذا ظهر ((منهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلاّن ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علة ههنا توجب بناءهما)). (الأنباري، 2003)

وتابعهما على القول نفسه البصريون والكسائي من الكوفيين، وأشار الزجاجي إلى هذا القياس، فجاء في المجالس ((قدم الرياشي بغداد في سنة ثلاثين ومائتين .. فأتيت له لأكتب عنه فقال: أسألك عن مسألة؟ قلت: سل. قال: نعم الرجل يقوم. قلت: الكسائي يضمم رجل يقوم، والفراء لا يضمم، لأن نعم عنده اسم وعند الكسائي فعل ويقوم من صلة الرجل)). (الزجاجي، 1983)

أما الكوفيون فقد تمسكوا بالقياس على الاسم الصريح، لعله الشبه بينهم، من ذلك صحة دخول حرف الجر عليهما، والجر من خصائص الأسماء، ولذلك تمسكوا في ذهابهم بدخول حرف الجر عليهما. (الأنباري، 2003)

ومنهم من قاس على الاسم لعله الشبه المتمثلة بصحة ندائهما كما الأسماء، وبذلك ((تمسك بأن قال: الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول: (يا نعم المولى ويا نعم النصير)، فنداؤهم نعم يدل على الاسمية؛ لأن النداء من خصائص الأسماء، ولو كان فعلاً لما توجه نحوه النداء)). (الأنباري، 2003)

ومنهم من تمسك بأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال المتصرفة، فلا يمكن أن يُقال: (نعم الرجل أمس) أو (نعم الرجل غداً) أو (بنس الرجل أمس) أو (بنس الرجل غداً)، فهذا النفي للاقتران الزمني دليل على أنهما ليسا بفعلين. (الأنباري، 2003)

وعلى الرغم من هذا التبيان، يرى ابن يعيش أن الدلائل المتمثلة في اتصال تاء التأنيث، وقبول الضمير المرفوع والبناء على الفتح، هي أقوى في الدلالة على فعليتهما الماضية. (ابن يعيش، 2001)

غير أن الجدل لم ينته تمامًا، فقد ذهب السيوطي إلى خلاصة هامة مفادها أنه ((لا خلاف في أنهما فعلا وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل، فالبصريون يقولون: (نعم الرجل)، و(بئس الرجل) جملتان فعليتان، وغيرهم يقول: اسمان محكيان نقلاً عن أصلهما، وسمي بهما المدح والذم ك(تأبط شراً)))). (السيوطي، بلا تاريخ)

فقد أسهمت تعددية الآليات القياسية في إثراء الساحة النحوية، إذ عمل نحاة المدرستين البصرية والكوفية على توظيف هذه الآليات لإثبات الأحكام النحوية، كلٌّ من منطق القياسي الخاص، ومع أن أصحاب كل مدرسة قد تمسكوا بالمنهج العام لمدرستهم، فإن التباين المنهجي كان واضحاً بين أبناء المدرسة الواحدة، ويتجلى ذلك في مسألة (نعم وبئس)، بين القائلين بفعليتهما والقائلين باسميتهما، هذا الاختلاف والاجتهاد ينمان عن عمق النظر وشدة التمسك الأصولي في البحث النحوي.

وفي خضم هذا الجدل يجد الباحث ميلاً قوياً إلى تبني الرأي البصري الذي يقضي بفعلية (نعم وبئس)، وذلك لتوفر الأدلة الفعلية القوية التي ترجح هذا الحكم وتؤكد صحته على الرأي الآخر.

### (أفعل) التعجب بين الاسمية والفعلية

يُعدّ التعجب من الأبواب النحوية التي حظيت بعناية فائقة من لدن النحاة، منذ عصر أبي الأسود الدولي الذي ينسب إليه الاهتمام ببعض أوجه هذا الباب، وقد حاول النحاة وضع تعريف جامع لهذه الظاهرة اللغوية التي تُعبر عن استعظام أمرٍ أو صفة، فمن تعريفاتهم المعتبرة له: ((استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه)). (ابن الناظم، 2000)

ويُفصّل ابن عصفور هذا المعنى بقوله: ((التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره)). (الأشبلي، بلا تاريخ). وهذا التفسير الدقيق يوضح الاشتراط النحوي المعروف بأن يكون الفعل المأخوذ منه صيغة التعجب مبنياً للمعلوم، إذ لا تعجب مما لا زيادة فيه أو مما غم سببه، كما يفسر امتناع وصف الله تعالى بـ(المتعجب) كونه لا يخفى عليه شيء، أما ما ورد من نصوص دينية توحى بالتعجب، فإن المراد به صرف المخاطبين لإظهار العجب، كما في قوله تعالى: (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) [البقرة: 175]، أو الكناية عن لوازمه البلاغية كالرضا والتعظيم. ورغم أن القياس النحوي الذي يمنع التعجب من صفات الله؛ لعدم قبولها للزيادة، فقد أجازوا نحو: (ما أعظم الله) بقصد الثناء، وعلى معنى أنه سبحانه في غاية العظمة. (الأشبلي، بلا تاريخ)

ومن هنا يكون (أفعل) عماد قيام تركيب التعجب في العربية، وقال جمهور الكوفيين باسميته، وذلك أنهم تمسكوا بقياسه على الاسم الصريح، بعلّة الجمود وعدم التصرف، إذ لو كان فعلاً لوجب فيه التصرف، فعدم التصرف جعله يلحق بالأسماء. (الأنباري، 2003)

وقسم منهم تمسك باسميته، وذلك أن قاسه على (أفعل) التفضيل، فهو قد اعتمد على صحة التصغير في البنية، فقال على أساس من هذا باسمية الصيغة بالنظر إلى كون التصغير من خصائص هذا الباب، ولذا عُبّر عن هذا الأخذ بالتمسك به، إذ منهم من (تمسك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء)). (الأنباري، 2003) ولذا قيل في قولهم هذا: ((توهم غير الكسائي من الكوفيين أن أفعل التعجب اسم كـ أفعل التفضيل، وقوى وهمهم تصغير إياه في قول الشاعر: (يا ما أميلح)، وأما الكسائي فوافق البصريين في فعليته)). (الاسترابادي، 1998)

ولذا رُدّ البصريون على هذه القياسات بأن التصغير الوارد قد يكون راجعاً إلى المصدر المدلول عليه بالفعل، أو أنه صُغّر حملاً له على أفعل التفضيل لاتفاقهما لفظاً، أو أنه صُغّر؛ لأنه لزم طريقة واحدة فصار بذلك أشبه بالأسماء، فدخلته بعض أحكامها، ومجرد الحمل في بعض الأحكام لا يخرجها عن أصله. (ابن يعيش، 2001)

وعلى أساس من هذا الرد برز تمسك بحجج نحوية يقول فيها أصحابها بفعلية الصيغة المذكورة، إذ تمسك البصريون والكسائي بقياس (أفعل) التعجب على الفعل الصريح بعلّة العمل الجامعة بينهما، إذ (منهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن (أفعل) في التعجب فعل أنه ينصب المعارف والنكرات، و(أفعل) إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك: (زيد أكبر منك سناً، وأكثر منك علماً)، ولو قلت: (زيد أكبر منك السن، أو أكثر منك العلم) لم يجز، ولما جاز أن يقال: (ما أكبر السن له، وما أكثر العلم له) دل على أنه فعل)). (الأنباري، 2003)

وبذا يكون نصبه المعارف والنكرات دليلاً على صحة تمسك البصريين والكسائي، ويتضح ذلك في قولك: (ما أحسن زيدياً!)، حيث نُصبت المعرفة، وكذلك قولك: (ما أجمل غلاماً اشتريته!) حيث نُصبت النكرة. وهذا ما يرجح القول بفعلية هذه الصيغة؛ لأن (أفعل) لو كانت اسماً كما في اسم التفضيل، لكان نصبها مقصوراً على النكرة المعربة تمييزاً فحسب، نحو: (زيد أكثر منك مآلاً وأكرم منك أباً)، ولو حاولنا أن ننصب المعرفة، فقلنا: (زيد أكثر منك المال والعلم)، لما صح ذلك نحواً، ولذلك فإن جواز النصب في مثل قولهم: (ما أكثر علمه!) و(ما أكبر سنه!)، حيث نُصبت المعرفة، يؤكد ويعزز على أن صيغة التعجب هي فعل لا اسم. (ابن يعيش، 2001)

ومما يعزز التمسك بفعليته دخول نون الوقاية، نحو: (ما أحسنني عندك!)، و(ما أظرفني في عينك!)، ومن المعلوم أن نون الوقاية إنما تختص بالدخول على الفعل دون الاسم. (ابن يعيش، 2001)

وبهذا تظل صيغة (أفعل) في التعجب مثلاً حياً على الجدل النحوي العميق، حيث تلاقى فيها الاسم والفعل، فتمسك بها الكوفيون دليلاً على الاسمية لعل الجمود، وقبول التصغير، في حسين تمسك بها البصريون والكسائي دليلاً على الفعلية لعل العمل، وقبول نون الوقاية.

ويميل الباحث إلى رأي البصريين والكسائي الذي يرى أن صيغة (أفعل) في التعجب هي فعلية، ويستند هذا الترجيح إلى الأدلة التي قدموها، إذ يرى الباحث أن العمل هو خاصية جوهرية في صميم اللغة، وهو من أهم علامات الفعل، وبالتالي فإن الاستناد إلى مبدأ العمل النحوي كدليل لترجيح فعلية صيغة (أفعل) هو موقف قوي متفق عليه لدى جمهور النحاة، حيث إن الوظيفة الإعرابية تقوي صفة الفعلية.

#### الأصل في الاشتقاق

يُعرّف الاشتقاق بأنه انتزاع لفظ من آخر، شريطة التناسب بينهما في المعنى والتركيب، مع اختلافهما في الصيغة. (الجرجاني، 1983).

وانطلاقاً من هذا التصور، يُعد المصدر أصل الكلمة ومنبعها الذي تصدر عنه الأفعال، ويدعم هذا الرأي القول بأن المصادر كانت سابقة في الكلام، فهي أسماء للإحداث المجردة، نحو: (الذهاب، السمع، الحفظ)، ثم صدرت عنها الأفعال، فقيل: (ذهب ذهاباً)، و(سمع سمعاً وسماعاً)، و(حفظ حفظاً). (الفراهيدي، بلا تاريخ)

ويقترّب من هذا الطرح ما أشار إليه سيبويه من أن ((الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع... والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل))، (سيبويه، 1988) مؤكداً أن هذه الأبنية الفعلية المختلفة مأخوذة من المصادر التي هي أسماء الأحداث. (السيرافي، 2008) وعليه، فالمصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل، (الاسترابادي، 1998) ويقصد بالحدث: ((معنى قائم بغيره، سواء صدر عنه كالضرب والمشى، أو لم يصدر، كالطول والقصر)). (الاسترابادي، 1998)

ومن هنا نشأ اختلاف النحاة حول أصلية المصدر أو الفعل في عملية الاشتقاق، إذ إن الاشتقاق في جوهره هو: ((اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل))، (العكبري، 1986م) والمراد بالأصل هنا هو الحروف الموضوعية للمعنى وضغاً أولياً، فيما يمثل الفرع اللفظ الذي توجد فيه تلك الحروف مع تغيير شكلي يضيف معنى زائداً على الأصل. (العكبري، 1986م)

ولما كان الغرض من الاشتقاق هو تكثير المعاني وتنوعها، وهذا لا يتحقق إلا في الفعل الذي هو الفرع نشأ الخلاف، فذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل في الاشتقاق، فمنهم من ((تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد؛ فدل على أن الفعل أصل، والمصدر فرع. والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها، خصوصاً على أصلكم، وهي (نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب حبذا)، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل))، (الأنباري، 2003) وعلى أساس هذا التمسك ظهر قول كون الفعل هو الأصل، فيتبع المصدر الفعل في الصحة والاعتلال، فقلنا: (قاوم قواماً)، يصح المصدر لصحة الفعل، و(قام قياماً) يعتل المصدر لاعتلال الفعل، مما يشير إلى أن المصدر فرع تابع للفعل. (الأنباري، 2003)

فضلاً عن هذا التمسك هناك ((من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له (فعل ويفعل)، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر، فلا يجوز أن يقال إن المصدر إنما سمي مصدرًا لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرًا لصدورها عنه، لأننا نقول: (لا نسلم)، بل سمي مصدرًا، لأنه مصدر عن الفعل، كما قالوا: (مركب فاره، ومشرب عذب)، أي: (مركوب فاره، ومشروب عذب)، والمراد به المفعول، لا الموضع، فلا تمسك لكم بتسميته مصدرًا)). (الأنباري، 2003)

ولما كان المصدر يدلّ على الزمان المطلق، والفعل يدلّ على زمان معين ومقيد، والاطلاق أصل للتقييد، فإن المصدر تبعًا لهذا التصوّر أصل للفعل، ولا يختص بزمان، ولهذا اشتقت منه الأفعال ثلاثة: (ماض، وحاضر، ومستقبل)؛ لتعيين الأزمنة مما يؤكد أصلية المصدر. (الأنباري، 2003) برز الرأي القائل بكون المصدر هو الأصل في الاشتقاق، وفضلاً عما ذكر من دليل ظهر من النحاة ((من تمسك بأن الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره)). (الأنباري، 2003)

وقسم من النحاة ((من تمسك بأن الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدلّ على ما يدلّ عليه المصدر، والمصدر لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل، ألا ترى أن (ضرب) يدلّ على ما يدلّ على الضرب، والضرب لا يدلّ على ما يدلّ عليه (ضرب) وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل والفعل فرع؛ لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل)). (الأنباري، 2003)

والحقيقة أن التمسك بكون المصدر هو الأصل في الاشتقاق أن أصحاب هذا التمسك يستندون فيه إلى القياس، فهم لم يجدوا المصدر يجري على سنن القياس، ولم يخضع لقاعدة واحدة كتصريف أسماء الفاعلين والمفعولين، بل يختلف اختلافاً جذرياً كـ (الرجل والثوب)، وهذا يدلّ على أنه غير مشتق من الفعل، بل هو الأصل الذي اشتق منه، (الأنباري، 2003) ومن هذا المنطلق ((منهم من تمسك بأن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدلّ على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث، ما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به؛ فلما لم يكن المصدر كذلك دلّ على أنه ليس مشتقاً من الفعل)). (الأنباري، 2003)

ومع ذلك يظهر استغراب ابن جني من القول بأصلية المصدر على الفعل، مشيراً إلى وجود أسماء مشتقة من الأفعال، مثل: (قائم من قام، ومنطلق من انطلق)، ويرى أنها تصح بصحته، وتعتل لاعتلاله، فكيف يعتقد سبق الاسم (المصدر) للفعل في الزمان، والاسم مشتقاً منه، مؤكداً أن رتبة المشتق منه يجب أن تكون أسبق من المشتق نفسه. (ابن جني، بلا تاريخ)

وفي ضوء ما سبق تعددت الأدلة والاستدلالات التي اعتمد عليها النحاة من المدرستين الكوفية والبصرية، والتي تمحورت حول إثبات أصلية المصدر في الاشتقاق لدى فريق، مقابل إثبات أصلية الفعل لدى الفريق الآخر، ومن الواضح أن هذا التباين والاختلاف في الآراء والتمسك بها يبع بشكل أساسي من المنهج الخاص بكل مذهب نحوي، فضلاً عن منهج المدرسة النحوية ككل، وبينما يكسب هذا التعدد في الاستدلالات والتمسك بها العربية طابع المرونة والسعة في الاستعمال، إلا أنه يوحى في الوقت نفسه بتعصب شديد يصل إلى إطار النقد غير المباشر للرأي المخالف، ومصطلح (التمسك) الذي نلحظه لدى أكثر من فرد من أبناء المدرسة الواحدة، كفيل بتأكيد هذه المنهجية النقدية التنافسية التي تهدف إلى ترسيخ وإثبات حكم نحوي معين دون سواه.

### تقديم خبر (ما زال) وأحواتها عليهم

تعدّ الأفعال الناقصة الناقصة من أهم الأبواب النحو العربي، وتأتي أفعال الاستمرار (ما زال، ما برح، ما انفك، ما فتئ) ومعها (مادام) لتثير جدلاً نحوياً عميقاً حول مسألة تقديم خبرها المنصوب عليها، إذ يتشابه في هذا الباب حكم التقديم مع طبيعة الأداة النافية التي تلازم هذه الأداة، وطبيعة معناها الذي قد يتحول من النفي إلى الإثبات، مما أدى إلى تباين في الآراء بين كبار النحاة من البصريين والكوفيين.

وتتميز أفعال الاستمرار المقترنة بـ (ما)، وهي (ما زال، ما برح، ما انفك، ما فتئ)، بالإضافة إلى (مادام) المصدرية الظرفية، بكونها محفوظة الرتبة في صدر الجملة، ويقضي الرأي الأغلب بمنع تقديم خبرها المنصوب عليها، بينما يجوز تقديمه على

اسمها المرفوع، و(هذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين، فالتى في أوائلها (ما) يتقدم خبرها على اسمها لا عليها، وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها)). (الزمخشري، بلا تاريخ)

ويكمن أصل الخلاف في أفعال الاستمرار في طبيعة (ما) النافية التي تسبقها، فيرى البصريون وابن كيسان أن (ما) النافية لها صدارة الكلام، شأنها شأن أدوات الاستفهام، والتي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لذا امتنع عندهم تقديم الخبر على هذه الأفعال؛ لأن ذلك يؤدي إلى تقديم معمولاً متعلقاً بما بعد حرف الصدارة، وعليه يمنعون قول: (منطلقاً ما زال زيد). (الأنباري، 2003)

وأجاز بعض النحاة وعلى رأسهم ابن كيسان وجمهور الكوفيين غير الفراء تقديم هذه الأفعال المنفية بـ(ما)، متمسكين بعلّة معنوية دقيقة، إذ يرون أن (ما زال) ليس نفيّاً للفعل (زال)، بل هو نفي لمفارقة الفعل الذي يدل على استمرار وثبات حال الفاعل، وبما أن نفي النفي إثبات وإيجاب، كما في قولهم: (ما انتفى الشيء)، فإن (ما زال) في المعنى بمنزلة (كان) المثبتة، وبما أنه يجوز تقديم خبر (كان) عليها، فكذلك ينبغي أن يجوز تقديم خبر (ما زال) عليها، ولذا يصح قول: (جاهلاً ما زال عمرو). (الأنباري، 2003)

ويرى الفريق المانع أن هذا التعليل ضعيف؛ لأن الاعتبار باللفظ لا بالمعنى، فلفظ النفي (ما) باقٍ، ولا يغير عروض تغيير المعنى الحكم النحوي المتعلق بوجوب التصدير اللفظي. (الأنباري، بلا تاريخ)

ويتلخص الحكم في أن المنع هو الأصح والأكثر شيوعاً عند البصريين، إذا كانت مسبوقة بـ(ما) النافية، أما إذا نُفيت بغير (ما)، نحو: (لا يزال، لن يزال، لم يزل، إن يزل)، فيجوز التقديم عند الجميع؛ لأن أدوات النفي هذه ليست لها الصدارة التي لـ(ما) النافية.

ويلحظ الباحث مما تقدم أن هذا الباب يُعدّ مثلاً رائعاً على دقة الميزان النحوي الذي يحكمه أحياناً اللفظ الباقي، وأحياناً أخرى المعنى الطارئ، في جدل عميق حول صدارة الحرف وعمله.

### نصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمرة بعد (لام التعليل)

إنّ دراسة القواعد النحوية لا تقتصر على معرفة الأحكام الظاهرة، بل تتجاوز ذلك إلى الغوص في علل الأحكام وأصولها، مما يكشف عن ثراء الفكر اللغوي وعمق التحليل عند النحويين، ومن أبرز المسائل التي حظيت بجدل واسع بين مدرستي النحو الكوفة والبصرة، مسألة العامل النحوي الذي ينصب الفعل المضارع بعد لام التعليل، فهل تنصب (اللام) الفعل بنفسها استقلالاً أم أن النصب يتم بواسطة (أن) المضمرة بعدها؟ فهذا هو محور الخلاف الذي تتجلى فيه قوة الحجة لدى كل فريق.

ويقرّر النحاة أن الفعل المضارع يُنصب بـ(أن) المضمرة وجوباً أو جوازاً بعد خمسة أحرف محددة، وهي: (حتى)، واللام (التي للتعليل أو الجود)، و(أو) التي تكون بمعنى (إلى)، و(واو الجمع)، وأخيراً الفاء السببية الواقعة في جواب الطلب، كالأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض. (الزمخشري، بلا تاريخ)

واللافت للنظر هو تقدير (أن) بعد هذه الحروف، على عكس ناصبة الفعل المضارع الأخرى، كـ(إن)، و(لن)، و(كي)، ويعلل ذلك بأن (إن) و(لن) و(كي) قد شابهت (أن) في ملازمة الأفعال وإحداث معانٍ فيها، فأجريت مجراها ونُصب بها مباشرة. (ابن يعيش، 2001)

وعلى الرغم من اتفاق النحاة على نصب الفعل المضارع في جميع هذه الحالات، غير أن الأمر في العامل الحقيقي للنصب لم يكن ضمن دائرة الاتفاق النحوي، فقد ذهب فريق من الكوفيين إلى أن (لام كي) هي العامل الأصيل الذي نصب الفعل المضارع مباشرة، دون حاجة لتقدير حرف (أن)، متمسكين بالقياس، استناداً إلى حقيقة أن هذه (اللام) قامت مقام (كي) التي تفيد التعليل، ولذلك اكتسبت معناها وقدرتها على النصب، فكما أنّ (كي) تنصب الفعل بنفسها، فإن ما يقوم مقامها (اللام) ينصب مثله، نحو: (جنتك لتكرمني). (ابن يعيش، 2001)

وتمسك فريقاً آخرى من الكوفيين بقياسها على (إن) الشرطية، فرأوا أن (اللام) تفيد معنى الشرط، فشابهت بذلك حرف الشرط المخفف (إن)، فقد خصها النحاة بالجزم، في حين خصوا (اللام) بالنصب تقريباً بينهما بالعمل، مع بقائهما متفقتين في دلالة

الشرط، وقد رأوا أن الرفع غير وارد في هذا السياق؛ لأنه يبطل دلالة الشرط لكونه دليلاً على خلو الفعل من عوامل النصب والجزم. (الأنباري، 2003)

وعلى أساس هذا التمسك رأى الكوفيون أنّ (إنّ) هي الأحق بالجزم؛ لاحتياجها إلى فعلين (الشرط والجزاء)، وطول الكلام معها يناسبه الحذف والتخفيف الذي يمثله الجزم، بعكس (اللام) التي لا تقتضي طول الكلام ذاته، وبذلك يظهر الفارق بين الحرفين في العمل. (الأنباري، 2003)

وفي ضوء هذا التمسك دفع الكوفيون احتمال أن تكون هذه (اللام) هي لام الجر العاملة في الأسماء، مستدلين بأنهم لو أجازوا أن تكون هذه (اللام) جارة وأن الفعل بعدها منصوب بـ(أنّ) المضمر، لوجب جواز أن يقال: (أمّرت بتكرم) على تقدير: (أمّرت بأن تكترم)، ولما كان النحاة قد أجمعوا على منع هذه الصيغة بإظهار الياء الجارة مع الفعل؛ دلّ ذلك على فساد هذا التقدير، كما أنهم أشاروا إلى أن (اللام) رغم كونها من عوامل الأسماء في بعض أحوالها إلا أنها تعمل في الأفعال أيضاً في حالات أخرى، كـ(لام) الأمر والدعاء، حيث تجزم الفعل المضارع، نحو: (ليقم زيد)، و(ليغفر الله لعمرو)، وقياساً على جواز عملها في الفعل المستقبل جازماً، جاز أن تعمل فيه ناصبةً في حالة لام التعليل. (الأنباري، 2003)

وذهب النحاة البصريون إلى أن الناصب الحقيقي للفعل المضارع بعد لام التعليل هو (أنّ) المصدرية المضمرّة وجوباً أو جوازاً، ويكون التقدير في مثل: (جئتك لتكرمني) هو: (جئتك لأن تكرمني)، وتمسكوا بالقياس، بناءً على أن (اللام) هي في الأصل من عوامل الجر المختصة بالأسماء ولا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عاملة في الأفعال، ولذلك وجب تقدير عامل آخر للنصب، وهو (أنّ)، كما أنهم استدلوا على ذلك بأن وجوب تقدير (أنّ) تحديداً دون غيرها؛ لأنها أم الباب، ولأنها مع الفعل تؤول إلى مصدر، وهذا المصدر هو الذي يحسن دخول حرف الجر عليه (اللام)، فتكون (اللام) جارة للمصدر المؤول، وتكون (أنّ) هي الناصبة للفعل، ومما يؤكد أن (أنّ) هي الناصبة جوازاً إظهارها بعد (اللام) في بعض الحالات، وإضمارها تخفيفاً في حالات أخرى، كما يضمّر الفعل بعد (إنّ) في قولهم: (إنّ خيرًا فخير)، أي: (إنّ كان خيرًا)، كما أنهم أكدوا أن حذف (أنّ) بعد (اللام) وكذلك بعد (الواو والفاء) في مواضع أخرى هو باب من أبواب الحذف الشائع في كلام العرب طلباً للتخفيف، مستشهدين بحذف لام الأمر وتاء المخاطب في أمر المواجه، وبما حكاه هشام بن معاوية عن الكسائي من حذف (أنّ) في عبارة: (لا بد من يتبعها) على تقدير: (لا بد من أن يتبعها). (الأنباري، 2003)

وخالف ثعلب أصحابه والبصريين. فرأى أن الفعل المضارع منصوب بـ(اللام) نفسها، لكنه قال إنها نُصبت لقيامها مقام (أنّ)، فهو يخالف الكوفيين الذين يرون النصب أصالة بـ(اللام)، ويخالف البصريين الذين يرون النصب بـ(أنّ) مضمرّة. (ابن يعيش، 2001)

ويتضح من هذا العرض أن التباين النحوي بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة هو تباين تعليل وتوجيه أكثر منه تباين حكم عملي، فكلاهما اتفق على نصب الفعل المضارع بعد هذه (اللام)، لكن الكوفيين جنحوا إلى الإعمال الظاهر والأقيسة المعنوية، كناية (اللام) عن (كي)، وشبهها بـ(إنّ) الشرطية، في حين احتكم البصريون إلى أصالة العوامل (اللام للجر، وأن للنصب)، وإلى التقدير المصدرية الذي يوائم وظيفة لام الجر، وبذلك يظل هذا التباين شاهداً على دقة المنهج النحوي والقدرة تحليل أدق التفاصيل النحوية.

ويميل الباحث إلى الرأي البصري الذي يرى أن الناصب الحقيقي للفعل المضارع هو (أنّ) المقدرّة والمضمرّة بعد (اللام)، فهو رأي محكوم بالقياس على الأصل الذي يجعل من عوامل الأسماء مختصة بها بعيداً عن الأفعال التي لها عواملها الخاصة، ولا يعني هذا التقليل من رأي الكوفيين، فقد كان رأيهم يعكس مرونة في القاعدة النحوية لتتنسق مع الواقع الاستعمال اللغوي الفصيح.

## المصادر

- ابن عصفور (ت669هـ) الأشبيلي. (بلا تاريخ). شرح جمل الزجاجي, ت: د. صاحب أبو جناح. بلا طبعة.
- أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت577هـ) الأنباري. (بلا تاريخ). الإعراب في جمل الإعراب, ت: سعيد الأفغاني. بيروت: دار الفكر.
- أبو البقاء (ت616هـ) العكبري. (1986م). التبيين عن مذاهب النحويين. بيروت, ط1: دار الغرب الإسلامي.
- أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ) المبرد. (1997). الكامل في اللغة والأدب, ت: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي.
- أبو الفتح عثمان (ت392هـ) ابن جني. (بلا تاريخ). الخصائص: الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر, ط4: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت337هـ) الزجاجي. (1983). مجالس العلماء. القاهرة, ط2: مكتبة الخانجي.
- أحمد حسن مهدي, علي سيد علي (ت368هـ) السيرافي. (2008). شرح كتاب سيويه. بيروت, ط1: دار الكتب العلمية.
- الأنباري (ت577هـ) أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد. (بلا تاريخ). لمع الأدلة في أصول النحو, ت: سعيد الأفغاني. بلا: دار الفكر.
- الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت170هـ) الفراهيدي. (بلا تاريخ). العين, ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. بلا طبعة: دار ومكتبة الهلال.
- بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ) ابن الناظم. (2000). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك, ت: د. محمد باسل عيون السود. بيروت, ط1: دار الكتب العلمية.
- بن بابشاذ (ت469هـ) طاهر بن أحمد. (1977). شرح المقدمة المحسبة, ت: خالد عبد الكريم. الكويت: المطبعة العصرية.
- تمام حسان. (بلا تاريخ). الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. مصر: عالم الكتب.
- جار الله محمود بن عمرو بن أحمد (ت538هـ) الزمخشري. (بلا تاريخ). المفصل في صنعة الإعراب, ت: د. علي بو ملح. بيروت: مكتبة الهلال.
- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت911هـ) السيوطي. (بلا تاريخ). همع الهوامع, ت: عبد الحميد هندواي. مصر: المكتبة التوقيفية.
- عبد الراجحي. (بلا تاريخ). التطبيق النحوي. الرياض, بلا طبعة: مكتبة المعارف.
- علي أبو المكارم. (2006). أصول التفكير النحوي. القاهرة, ط1: دار غريب.
- علي بن عيسى بن علي بن عبد الله, أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت384هـ). ((د.ت)). رسالة الحدود, ت: إبراهيم السامرائي. عمان: دار الفكر.
- عمرو بن عثمان (ت180هـ) سيويه. (1988). كتاب سيويه, ت: عبد السلام محمد هارون. القاهرة, ط3: مكتبة الخانجي.
- كمال الدين أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد (ت577هـ) الأنباري. (2003). الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. بيروت: المكتبة العصرية.

- محمد الخضر. (بلا تاريخ). القياس في اللغة العربية. بلا طبعة: المطبعة السلفية.
- محمد بن الحسن (ت686هـ) الاسترأباضي. (1998). شرح كافية ابن الحاجب . بيروت, ط1: دار الكتب العلمية.
- محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت816هـ) الجرجاني. (1983). التعريفات. بيروت, ط1: دار الكتب العلمية.
- محمد سمير نجيب اللبدي. (1985). معجم المصطلحات النحوية والصرفية. عمان, ط1: دار الفرقان .
- مهدي المخزومي. (1986م). في النحو العربي نقد وتوجيه ، بيروت-لبنان. بيروت, ط2: دار الرائد العربي.
- نصر إسماعيل بن حماد الفارابي(ت393هـ) الجوهرى. (1987). تاج اللغة وصحاح العربية, ت: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت, ط4: دار العلم للملايين.
- يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا ابن يعيش. (2001). شرح المفصل. بيروت, ط1: دار الكتب العلمية.